

ولو كان هنالك اكتساب عسكري سنوي منتظم للارض ، لكان معدل اسرائيل السنوي المركب في التوسع الاقليمي ٩٧٥ ٪ خلال الفترة ١٩٤٨ — ٦٧ ، أو ٧٥ ٪ خلال سنوات وجودها الخمس والعشرين .

يمكن تلخيص الارباح الاقتصادية الناجمة عن هذا التوسع فيما يلي :

أولاً ، هنالك صافي الربح المباشر الناتج عن استغلال آبار النفط المصرية في شبه جزيرة سيناء عاملاً بذلك **على رفع انتاج اسرائيل** الذي كان يغطي عام ١٩٦٦ ما مقداره ٦ ٪ فقط من استهلاكها الخاص ، **وخافضاً وارداتها من النفط الخام** ، مما يخفف الحمل عن ميزان مدفوعات البلد الذي يعاني عجزاً مزمناً . وقد قدر الياهو كاثوفسكي الزيادة في الانتاج من هذا المصدر بمقدار ٥٩ مليون دولار عام ١٩٦٨ (٧) . وبالرغم من أن عائدات النفط واستغلاله من آبار سيناء تحاط بالسرية ، فان تقديراً معقولاً قائماً على أساس قدرة استيعاب انتاج ما قبل حرب ١٩٦٧ سيكون تقريباً بين ٨٠ و ٩٠ مليون دولار سنوياً .

ثانياً ، أدى استغلال آبار النفط المصرية الى اوصول المصافي الاسرائيلية بحيفا الى رقم قياسي في اقتصادياتها . فقد حصل تشغيل هذه الصناعة بكامل طاقتها التشغيلية للمرة الاولى بعد حرب ١٩٦٧ .

ثالثاً ، تضم التأثيرات الايجابية الاخرى التوسع في مصافي النفط بحيفا وأسدود ، مولدة بذلك الطلب على البضائع والخدمات من القطاعات الاخرى للاقتصاد ، خاصة المجمع البتروكيمياوي الكبير قرب حيفا .

رابعاً ، المصادر الطبيعية التي تساهم في الصناعة والتبادل والصادرات : فعلى سبيل المثال ، جاء في تقرير لصحيفة **((هآرتس))** ، ٢٩ أيار — مايو ١٩٧٣ ، أن « احتياطي النحاس الكبير يوجد في منطقة شرم الشيخ بكميات صالحة للاستغلال تجارياً ، وحالما يتم التأكيد نهائياً من الموجودات التي جمعت ، فان العمل لاستغلالها سيبدأ » . ولم تعط الحكومة الاسرائيلية أية أرقام رسمية حول هذه المصادر الطبيعية في المناطق العربية المحتلة ولا حول أسهامها في الناتج القومي الاجمالي .

خامساً ، ساهمت المصادر البشرية العربية خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقتين : من ناحية الانتاج ، حيث ملأت النواقص في سوق العمل ، خاصة في البناء والصناعة ، ومن ناحية الاستهلاك ، حيث خلقت سوقاً جديدة للمنتجات الاسرائيلية .

سادساً ، تسبب احتلال الاماكن المقدسة في زيادة ملحوظة لصناعة السياحة ، وكذلك للقطاعات المرتبطة مباشرة بها ، خاصة الطيران . « على اثر الحرب ازدادت السياحة بمقدار ٤٨ ٪ مع ٤٣٢٠٠٠ شخص جاءوا عام ١٩٦٨ عندما ضم الاحتفال السنوي العشرون مهرجاناً في القدس الموحدة » (٨) . وقد أكد وزير السياحة الاسرائيلي ، موشيه كول ، الاسهام الملحوظ الذي قدمته السياحة الى قطاع التصدير بعد حرب ١٩٦٧ : « مع نهاية عام ١٩٧٢ ، سيكون ٥ ملايين سائح قد زاروا اسرائيل منذ ١٩٤٨ » (٩) .

وهكذا فانه من الواضح ان القطاع الحربي الاسرائيلي من خلال التوسع الاقليمي قد اسهم مباشرة في معدل نمو الاقتصاد .

ب. **تدفق رأس المال الاجنبي** : « لكن حرب ١٩٦٧ والارتفاع الذي رافقها في تبرعات جهود المنفى لاسرائيل قد عملاً على تقديم الرافعة الحاسمة لاعادة البناء . ويكفي رقمان لعكس ذلك الاثر بتعابير مالية : في عام ١٩٦٦ ، كان صافي المبلغ الذي جمعته الوكالة